

صندوق المبارك للصكوك السيادية السعودية
(مدار من قبل شركة العربي الوطني للاستثمار)

القوائم المالية المراجعة وتقرير المراجع المستقل

للفترة من ٨ مارس ٢٠٢٠ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

تقرير المراجع المستقل إلى مالكي الوحدات في صندوق المبارك للصكوك السيادية السعودية (المدار من قبل شركة العربي الوطني للاستثمار)

الرأي:

لقد راجعنا القوائم المالية لصندوق العربي المتوازن ("الصندوق") المدار من قبل شركة العربي الوطني للاستثمار ("مدير الصندوق")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية العائدة لمالكي الوحدات وقائمة التدفقات النقدية للفترة من ١٦ أبريل ٢٠٢٠ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للصندوق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للفترة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

أساس الرأي:

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. إننا مستقلون عن الصندوق وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما أننا نتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. باعتبارنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية:

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وأحكام لائحة صناديق الاستثمار المعمول بها الصادرة عن مجلس إدارة هيئة السوق المالية وشروط وأحكام الصندوق ومذكرة المعلومات، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن توفير مقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الصندوق أو إيقاف عملياته، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في الصندوق.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية:

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكتشف دائماً عن تحريفٍ جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهريّة، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة، وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

تقرير المراجع المستقل
إلى مالكي الوحدات في صندوق المبارك للصكوك السيادية السعودية
(المدار من قبل شركة العربي الوطني للاستثمار) - تنمة

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية - تنمة:

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للصندوق.
 - تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
 - استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، عندها يتم تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا حول المراجعة. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الصندوق عن الاستمرار في أعماله كمنشأة مستمرة.
 - تقويم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

عن إرنست ويونغ



راشد سعود الرشود
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٣٦٦)



الرياض: ٢٣ شعبان ١٤٤٢ هـ
(٥ أبريل ٢٠٢١)

صندوق المبارك للصكوك السيادية السعودية
(مدار من قبل شركة العربي الوطني للاستثمار)
قائمة المركز المالي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٠٢٠	إيضاح	ريال سعودي
٢٤٩,٨٩٧,١٨٥	٧	
١,٨٦٠,٠٦٩		
٢,٦٣٢,١٥٧		
٢٥٤,٣٨٩,٤١١		
١٨٩,٦٦١		
٢٥٤,١٩٩,٧٥٠		
٢٥٤,٣٨٩,٤١١		
٢٥,٢٨٤,٦٠٨		
١٠,٠٥		

الموجودات

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
دخل عمولة خاصة مستحقة
نقدية وشبه نقدية

إجمالي الموجودات

المطلوبات

مصاريف مستحقة الدفع

حقوق الملكية المتعلقة بمالكي الوحدات
(إجمالي حقوق الملكية)

إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

وحدات مصدرة قابلة للاسترداد

صافي قيمة الموجودات العائد لكل وحدة

صندوق المبارك للصكوك السيادية السعودية
(مدار من قبل شركة العربي الوطني للاستثمار)
قائمة التغيرات في حقوق الملكية المتعلقة بمالكي الوحدات
للفترة من ٨ مارس ٢٠٢٠ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٠٢٠ ريال سعودي	
-	حقوق الملكية المتعلقة بمالكي الوحدات في بداية الفترة
٢,٧٩٦,٨٥٣	صافي دخل الفترة
-	الدخل الشامل الآخر للفترة
٢,٧٩٦,٨٥٣	إجمالي الدخل الشامل للفترة
٥٤٩,٣٠٢,٢٠٢ (٢٩٧,٨٩٩,٣٠٥)	الوحدات المصدرة والمستردة وحدات مصدرة خلال الفترة وحدات مستردة خلال الفترة
٢٥١,٤٠٢,٨٩٧	صافي التغير من معاملات الوحدات
٢٥٤,١٩٩,٧٥٠	حقوق الملكية المتعلقة بمالكي الوحدات في نهاية الفترة

معاملات الوحدات القابلة للاسترداد

فيما يلي ملخصاً لمعاملات الوحدات القابلة للاسترداد للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

٢٠٢٠ وحدات	
-	الوحدات في بداية الفترة
٥٤,٦١٤,١٤٢ (٢٩,٣٢٩,٥٣٤)	وحدات مصدرة خلال الفترة وحدات مستردة خلال الفترة
٢٥,٢٨٤,٦٠٨	صافي التغيرات في الوحدات
٢٥,٢٨٤,٦٠٨	الوحدات في نهاية الفترة

صندوق المبارك للصكوك السيادية السعودية
(مدار من قبل شركة العربي الوطني للاستثمار)

قائمة التدفقات النقدية

للفترة من ٨ مارس ٢٠٢٠ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٠٢٠ ريال سعودي	
٢,٧٩٦,٨٥٣	الأنشطة التشغيلية صافي دخل الفترة
١,١٢٣,٠٣٠	التعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية: الحركة في الخسارة غير المحققة عن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(٢٥١,٠٢٠,٢١٥)	التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية: زيادة في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(١,٨٦٠,٠٦٩)	زيادة في دخل عمولة خاصة مستحقة
١٨٩,٦٦١	زيادة في أتعاب إدارة مستحقة وأتعاب أخرى
(٢٤٨,٧٧٠,٧٤٠)	صافي النقدية (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية
٥٤٩,٣٠٢,٢٠٢	الأنشطة التمويلية متحصلات من الوحدات المصدرة
(٢٩٧,٨٩٩,٣٠٥)	سداد الوحدات المستردة
٢٥١,٤٠٢,٨٩٧	صافي النقدية من الأنشطة التمويلية
٢,٦٣٢,١٥٧	صافي الزيادة في النقدية وشبه نقدية
-	النقدية وشبه النقدية في بداية الفترة
٢,٦٣٢,١٥٧	النقدية وشبه النقدية في نهاية الفترة

١- عام

إن صندوق المبارك للصكوك السيادية السعودية ("الصندوق") هو صندوق استثماري غير محدد المدة. يتمثل الهدف الاستثماري للصندوق في تنمية رأس المال على المدى الطويل وذلك من خلال الاستثمار في الصكوك السيادية بالريال السعودي الصادرة عن الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية وأدوات أسواق النقد المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. تم تأسيس الصندوق بتاريخ ١٣ رجب ١٤٤١هـ (الموافق ٨ مارس ٢٠٢٠) من قبل البنك العربي الوطني ("البنك"). إن عنوان مدير الصندوق هو شركة العربي الوطني للاستثمار، ص.ب. ٢٢٠٠٠٩، الرياض ١١٣١١، المملكة العربية السعودية.

نظراً لأن الصندوق قد بدأ عملياته بتاريخ ٨ مارس ٢٠٢٠، فإن هذه القوائم هي القوائم المالية الأولى للصندوق، وتغطي هذه القوائم المالية الفترة من ٨ مارس ٢٠٢٠ (تاريخ الطرح) حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. وبالتالي، لم يتم عرض أي بيانات المقارنة في هذه القوائم المالية.

قام الصندوق بتعيين شركة البلاد للاستثمار (أمين الحفظ) للقيام كأمين حفظ ومسجل للصندوق. يتم دفع أتعاب الحفظ وخدمات التسجيل من قبل الصندوق.

إن مدير الصندوق مسؤول عن الإدارة العامة لأنشطة الصندوق. كما يمكن لمدير الصندوق إبرام اتفاقيات مع المؤسسات الأخرى لتقديم الخدمات الاستثمارية أو خدمات الحفظ أو الخدمات الإدارية الأخرى نيابة عن الصندوق.

٢- اللوائح النظامية

يخضع الصندوق للوائح صناديق الاستثمار ("اللوائح") الصادرة من قبل هيئة السوق المالية بتاريخ ٣ ذو الحجة ١٤٢٧هـ (الموافق ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٦) واعتباراً من ٦ صفر ١٤٣٨هـ (الموافق ٦ نوفمبر ٢٠١٦) للوائح صناديق الاستثمار الجديدة ("اللوائح المعدلة") الصادرة من قبل هيئة السوق المالية بتاريخ ١٦ شعبان ١٤٣٧هـ (الموافق ٢٣ مايو ٢٠١٦)، والتي تنص على الأمور التي يتعين على جميع صناديق الاستثمار العاملة في المملكة العربية السعودية اتباعها.

٣- أسس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (يشار إليها مجتمعة بـ "المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية").

تم إعداد هذه القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية باستخدام مبدأ الاستحقاق المحاسبي، باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. تم عرض هذه القوائم المالية بالريال السعودي والذي يمثل العملة الوظيفية للصندوق. كما تم تقريب كافة المعلومات المالية المعروضة إلى أقرب ريال سعودي.

تم عرض هذه القوائم المالية بالريال السعودي، والذي يعتبر العملة الوظيفية للصندوق، وتم تقريب كافة المبالغ لأقرب ريال سعودي، ما لم يرد خلاف ذلك.

٤- السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي بياناً بالسياسات المحاسبية الهامة المطبقة من قبل الصندوق عند إعداد قوائمه المالية:

١-٤ الأدوات المالية

(١) التصنيف

طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (٩)، يقوم الصندوق بتصنيف موجوداته المالية ومطلوباته المالية عند الإثبات الأولي لها إلى فئات الموجودات المالية والمطلوبات المالية الميينة أدناه.

وعند تطبيق هذا التصنيف، يتم اعتبار الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مقتناه لأغراض المتاجرة إذا:

(أ) تم الاستحواذ عليها أو تكبدها بشكل رئيسي لغرض بيعها أو إعادة شرائها على المدى القريب، أو

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٤-١ الأدوات المالية (تتمة)

(١) التصنيف (تتمة)

- (ب) كانت عند الإثبات الأولي لها جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً ويوجد بشأنها دليل على آخر نمط فعلي لتحقيق الأرباح على المدى القصير، أو
- (ج) كانت عبارة عن أداة مشتقة (فيما عدا المشتقات التي تمثل عقد ضمان مالي، أو الأداة المالية المخصصة كأداة تغطية فعالة).

الموجودات المالية

يقوم الصندوق بتصنيف موجوداته المالية إما كمقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على أساس كل من:

- < نموذج الأعمال الخاص بالمنشأة لإدارة الموجودات المالية.
- < خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.
- موجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة.
يتم قياس أداة الدين بالتكلفة المطفأة في حالة اقتنائها ضمن نموذج أعمال هدفه الاحتفاظ بالموجودات المالية لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية، وينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم.
- الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا:
 - ١) لم ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم، و
 - ٢) لم يكن الأصل محتفظاً به ضمن نموذج أعمال هدفه إما تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، أو تحصيل التدفقات النقدية والبيع معاً، أو
 - ٣) تم تخصيص الأصل، عند الإثبات الأولي، بشكل غير قابل للإلغاء كأصل مقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلل بشكل جوهري عدم اتساق القياس أو الإثبات والذي قد ينشأ خلاف ذلك عن قياس الموجودات أو المطلوبات أو إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عنها وفق أسس مختلفة.
- تتضمن استثمارات الصندوق استثمارات في أدوات مالية لصناديق استثمارية تم الاستحواذ عليها بصورة رئيسية لغرض تحقيق ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر.

المطلوبات المالية

- المطلوبات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
يتم قياس المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في حالة انطباق تعريف الاقتناء لأغراض المتاجرة عليها. لا يحتفظ الصندوق بأي مطلوبات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- المطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة
تشتمل هذه الفئة على كافة المطلوبات المالية بخلاف تلك المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

(٢) الإثبات

يقوم الصندوق بإثبات الموجودات المالية أو المطلوبات المالية عندما يصبح طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.
يتم إثبات عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية - التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الفترة الزمنية التي تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها بالسوق (المعاملات الاعتيادية) - بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي يلتزم فيه الصندوق بشراء أو بيع الأصل.

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٤-١ الأدوات المالية (تتمة)

(٣) القياس الأولي

يتم إثبات الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة. ويتم إثبات كافة تكاليف المعاملات الخاصة بتلك الأدوات مباشرة في الربح أو الخسارة.

يتم في الأصل قياس الموجودات والمطلوبات المالية (بخلاف تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) بالقيمة العادلة لها زائداً أي تكاليف إضافية متعلقة مباشرة بعملية الاستحواذ أو الإصدار.

(٤) القياس اللاحق

بعد القياس الأولي، يقوم الصندوق بقياس الأدوات المالية، المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، بالقيمة العادلة. ويتم إثبات التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية ضمن صافي الربح أو الخسارة الناتج عن الموجودات والمطلوبات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وذلك في قائمة الدخل الشامل. ويتم إثبات العمولة وتوزيعات الأرباح المحققة أو المدفوعة عن هذه الأدوات بصورة مستقلة كدخل أو مصروف عمولة ودخل أو مصروف توزيعات أرباح في قائمة الدخل الشامل.

(٥) التوقف عن إثبات الأدوات المالية

يتم بصورة رئيسية التوقف عن إثبات الأصل المالي (أو، إذ ينطبق ذلك، جزء منه أو جزء من مجموعة من موجودات مالية متشابهة) (أي استيعاده من قائمة المركز المالي للصندوق) عند:

- انتهاء الحقوق المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الموجودات، أو
- قيام الصندوق بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية من الأصل أو التعهد بسداد التدفقات النقدية المستلمة بالكامل إلى طرف آخر دون أي تأخير وفق "ترتيبات فورية" وإذا ما (أ) قام الصندوق بتحويل كافة المخاطر والمنافع المصاحبة للأصل، أو (ب) لم يبق الصندوق بالتحويل أو الإبقاء على معظم المنافع والمخاطر المصاحبة للأصل، ولكن قام بتحويل السيطرة على الأصل.

وفي الحالات التي يقوم فيها الصندوق بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية من الأصل أو إبرام اتفاقية ترتيبات فورية، فإنه يجب عليه تقويم فيما إذا ولأي مدى قام بالاحتفاظ بالمنافع والمخاطر المصاحبة للملكية.

وفي الحالات التي لا يتم فيها تحويل أو الإبقاء على معظم المخاطر والمنافع المصاحبة للأصل أو لم يتم فيها تحويل السيطرة على الأصل، يستمر الصندوق في إثبات الأصل بقدر ارتباط الصندوق المستمر به. وفي تلك الحالة، يقوم الصندوق أيضاً بإثبات المطلوبات المصاحبة لها. يتم قياس الموجودات المحولة والمطلوبات المصاحبة لها وفق نفس الأساس الذي يعكس الحقوق والالتزامات التي أبقى عليها الصندوق.

يتوقف الصندوق عن إثبات المطلوبات المالية عند سداد الالتزام المحدد في العقد أو إلغائه أو انتهاء مدته.

(٦) مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي وذلك فقط عند وجود حق نظامي ملزم لتسوية المبالغ التي تم إثباتها، وعند وجود نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد. ولا ينطبق ذلك عموماً على اتفاقيات المقاصة الرئيسية مالم يتعثر أحد أطراف الاتفاقية، ويتم عرض الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة بالإجمالي في قائمة المركز المالي.

(٧) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يقوم الصندوق، على أساس مستقبلي، بإجراء تقويم لخسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المقيدة بالتكلفة المطفأة، ويتم تحديد خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً وعلى مدى العمر. تمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ذلك الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر والذي من المتوقع أن ينتج عن أحداث التعثر بشأن أداة مالية ما خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد القوائم المالية. لكن عند حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها، يحدد المخصص على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر.

٤-٢ المحاسبة بتاريخ التداول

يتم إثبات/ التوقف عن إثبات كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء أو بيع الموجودات المالية بتاريخ التداول (أي التاريخ الذي يلتزم فيه الصندوق بشراء أو بيع الموجودات). إن العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء أو بيع الموجودات المالية هي التي تتطلب تسوية الموجودات خلال الفترة الزمنية التي تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها بالسوق.

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-٤ النقدية وشبه النقدية

تتكون النقدية وشبه النقدية الظاهرة في قائمة المركز المالي من النقد في الصندوق والودائع قصيرة الأجل لدى البنوك القابلة للتحويل إلى مبالغ نقدية معروفة والتي تخضع إلى مخاطر غير جوهرية بشأن التغيرات في القيمة وفترات استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل.

إن الاستثمارات قصيرة الأجل غير المقتناة لغرض الوفاء بالالتزامات النقدية قصيرة الأجل وحسابات الهامش المقيدة لا تعتبر نقدية وشبه نقدية.

لغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية، تتكون النقدية وشبه النقدية من النقدية وشبه النقدية كما هو موضح أعلاه، بعد خصم الحسابات المكشوفة القائمة لدى البنوك عندما ينطبق ذلك.

٤-٤ المصاريف المستحقة الدفع

يتم إثبات الالتزامات لقاء المبالغ الواجبة الدفع مستقبلاً لقاء الخدمات المستلمة، سواءً قدمت بها فواتير من الموردين أم لا. ويتم إثباتها في الأصل بالقيمة العادلة، ولاحقاً بالتكلفة المطفاة باستخدام طريقة معدل العمولة الفعلي.

٥-٤ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزامات (قانونية أو متوقعة) على الصندوق ناتجة عن أحداث سابقة، وأن تكاليف سداد الالتزام محتملة ويمكن قياسها بشكل موثوق به. وإذا كان أثر القيمة الزمنية للنقود جوهرياً، فإنه يتم خصم المخصصات باستخدام معدل ما قبل الضريبة الحالي والذي يعكس، عندما يكون ملائماً، المخاطر المتعلقة بالالتزام. وعند استخدام الخصم، يتم إثبات الزيادة في المخصص الناتجة عن مرور الوقت كتكلفة تمويل.

وفي الحالات التي يتوقع فيها استرداد بعض أو كافة المنافع الاقتصادية المطلوبة لتسوية المخصص من طرف آخر، يتم إثبات المبلغ المستحق القبض كأصل إذا كان من المؤكد فعلاً استلام المبلغ المسترد ويمكن قياس المبلغ المستحق القبض بشكل موثوق به.

٦-٤ الزكاة وضريبة الدخل

وفقاً للنظام الضريبي الحالي في المملكة العربية السعودية فإن الصندوق ليس مسؤولاً عن سداد أية زكاة أو ضريبة دخل، حيث يعتبر ذلك من مسؤولية مالكي الوحدات، وعليه لم يجنب لها مخصص في هذه القوائم المالية.

٧-٤ الوحدات القابلة للاسترداد

تصنف الوحدات القابلة للاسترداد كأدوات حقوق ملكية عند:

- استحقاق مالك الوحدات القابلة للاسترداد حصة تناسبية في صافي موجودات الصندوق في حالة تصفية الصندوق.
- تصنيف الوحدات القابلة للاسترداد ضمن فئة الأدوات المالية التي يتم ردها بعد كافة فئات الأدوات المالية الأخرى.
- وجود خصائص مماثلة لكافة الوحدات القابلة للاسترداد المصنفة ضمن فئة الأدوات المالية التي يتم ردها بعد كافة فئات الأدوات المالية الأخرى.
- عدم تضمن الوحدات القابلة للاسترداد أي تعهدات تعاقدية لتسليم النقدية أو أصل مالي آخر بخلاف حقوق المالك في حصة تناسبية في صافي موجودات الصندوق.
- تحديد إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بالوحدات القابلة للاسترداد على مدى عمر الأداة المالية بصورة جوهرية على أساس الربح أو الخسارة أو التغير في صافي الموجودات المثبت أو التغير في القيمة العادلة لصافي الموجودات المثبت وغير المثبت للصندوق على مدى عمر الأداة المالية.

بالإضافة إلى الوحدات القابلة للاسترداد، والتي تتضمن كافة الخصائص أعلاه، فإنه يجب ألا يكون لدى الصندوق أدوات مالية أخرى أو عقد يشتمل على:

- إجمالي التدفقات النقدية المحدد بصورة جوهرية على أساس الربح أو الخسارة أو التغير في صافي الموجودات المثبت أو التغير في القيمة العادلة لصافي الموجودات المثبت وغير المثبت للصندوق.
- الأثر الناتج عن التقييد أو التحديد الجوهري للعائد المتبقي للوحدات القابلة للاسترداد.

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٧-٤ الوحدات القابلة للاسترداد (تتمة)

يقوم الصندوق بصورة مستمرة بتقويم تصنيف الوحدات القابلة للاسترداد. وفي حالة توقف الوحدات القابلة للاسترداد عن امتلاك كافة الخصائص أو الوفاء بكافة الشروط المنصوص عليها لكي يتم تصنيفها كحقوق ملكية، فإن الصندوق سيقوم بإعادة تصنيفها كمطلوبات مالية وقياسها بالقيمة العادلة بتاريخ إعادة التصنيف، مع إثبات أي فروقات ناتجة عن القيمة الدفترية السابقة في حقوق الملكية. وفي حالة امتلاك الوحدات القابلة للاسترداد كافة الخصائص لاحقاً واستيفائها لشروط تصنيفها كحقوق ملكية، فإن الصندوق سيقوم بإعادة تصنيفها كأدوات حقوق ملكية وقياسها بالقيمة الدفترية للمطلوبات بتاريخ إعادة التصنيف.

يتم المحاسبة عن عمليات إصدار وشراء وإلغاء الوحدات القابلة للاسترداد كمعاملات حقوق ملكية.

لا يتم إثبات أي ربح أو خسارة في قائمة الدخل الشامل عند شراء وإصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالصندوق.

يبلغ رأسمال الصندوق ٢٥٢,٨٤٦,٠٨٠ ريال سعودي، مقسماً إلى ٢٥,٢٨٤,٦٠٨ وحدة تمت المساهمة بها، قيمة كل منها ١٠ ريال سعودي. وقد تم سداد كافة الوحدات المصدرة التي تمت المساهمة بها. يتكون رأسمال الصندوق من هذه الوحدات المساهم بها، وتم تصنيفها كأدوات حقوق ملكية. يستحق سداد هذه الوحدات المساهم بها على أساس حصة الصندوق التناسبية في صافي قيمة موجودات الصندوق عند تصفية الصندوق.

٨-٤ دخل العمولة الخاصة

يتم اثبات دخل العمولة الخاصة، بما في ذلك دخل العمولة الخاصة من الموجودات المالية غير المشتقة المقاسة بالتكلفة المطفأة في قائمة الدخل الشامل وذلك باستخدام طريقة معدل العمولة الفعلي. ويمثل معدل العمولة الفعلي المعدل الذي يخصم بشكل دقيق المدفوعات والمقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية (أو لفترة أقصر، حيثما كان ذلك ملائماً) إلى القيمة الدفترية للأداة المالية عند الإثبات الأولي. وعند احتساب معدل العمولة الفعلي، يقوم الصندوق بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية وذلك بمراعاة كافة الشروط التعاقدية للأداة المالية، وليس خسائر الائتمان المستقبلية.

٩-٤ صافي قيمة الموجودات لكل وحدة

يتم احتساب صافي قيمة الموجودات لكل وحدة والمفصح عنه في قائمة المركز المالي وذلك بقسمة صافي موجودات الصندوق على عدد الوحدات القائمة في نهاية الفترة.

١٠-٤ توزيعات الأرباح

يتم إثبات توزيعات الأرباح في قائمة الدخل الشامل وذلك بتاريخ الإقرار بأحقية استلامها. وبالنسبة لسندات الأسهم المتداولة، فإنه يتم إثباتها عادةً بتاريخ توزيعات الأرباح السابقة. ويتم إثبات توزيعات الأرباح من سندات الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ضمن بند مستقل في قائمة الدخل الشامل.

١١-٤ صافي الربح أو الخسارة الناتج عن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يمثل صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المكتتة لأغراض المتاجرة أو المصنفة عند الإثبات الأولي لها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وذلك باستثناء العمولة الخاصة وتوزيعات الأرباح والمصاريف.

تمثل الأرباح والخسائر غير المحققة التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية للفترة والناتجة عن عكس قيد الأرباح والخسائر غير المحققة الخاصة بالأدوات المالية للفترة السابقة والتي تم تحقيقها خلال فترة إعداد القوائم المالية. يتم احتساب الأرباح والخسائر المحققة عن عمليات استبعاد الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة باستخدام طريقة تكلفة المتوسط المرجح. وتمثل تلك الأرباح والخسائر الفرق بين القيمة الدفترية الأصلية للأداة المالية ومبلغ الاستبعاد أو المدفوعات أو المقبوضات النقدية التي تمت بشأن عقود المشتقات (باستثناء المدفوعات أو المقبوضات بشأن حسابات الهامش على الضمانات لقاء تلك الأدوات المالية).

تمثل الأرباح والخسائر غير المحققة التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية للفترة والناتجة عن عكس قيد الأرباح والخسائر غير المحققة الخاصة بالأدوات المالية للفترة السابقة والتي تم تحقيقها خلال فترة إعداد القوائم المالية. يتم احتساب الأرباح والخسائر المحققة عن عمليات استبعاد الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة باستخدام طريقة تكلفة المتوسط المرجح. وتمثل تلك الأرباح والخسائر الفرق بين القيمة الدفترية الأصلية للأداة المالية ومبلغ الاستبعاد أو المدفوعات أو المقبوضات النقدية التي تمت بشأن عقود المشتقات (باستثناء المدفوعات أو المقبوضات بشأن حسابات الهامش على الضمانات لقاء تلك الأدوات المالية).

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

١٢-٤ أتعاب الإدارة

يتم إثبات أتعاب إدارة الصندوق على أساس مبدأ الاستحقاق وتحمل على قائمة الدخل الشامل. يتم تحميل أتعاب إدارة الصندوق وفقاً للمعدلات المتفق عليها مع مدير الصندوق وكما هو منصوص عليه في الشروط والأحكام الخاصة بالصندوق.

١٣-٤ القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات ما أو سداده عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يحدد قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات ستتم إما:

- في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو
- في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للموجودات أو المطلوبات.

تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيسنفون عند تسعير الموجودات أو المطلوبات وأنهم يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية.

يستخدم الصندوق طرق تقويم ملائمة وفقاً للظروف، وتتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة وزيادة استخدام المدخلات القابلة للملاحظة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو الإفصاح عنها في القوائم المالية ضمن التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة. المذكورة أدناه وعلى أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى ١: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
- المستوى ٢: طرق تقويم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى - الهامة لقياس القيمة العادلة - قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى ٣: طرق تقويم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى - الهامة لقياس القيمة العادلة - غير قابلة للملاحظة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم إثباتها في القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل متكرر، يقوم الصندوق بالتأكد فيما إذا تم التحويل بين التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة وذلك بإعادة تقويم التصنيف (على أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل سنة مالية. يقوم الصندوق بتحديد السياسات والإجراءات لكل من قياس القيمة العادلة المتكرر وقياس القيمة العادلة غير المتكرر.

وبتاريخ إعداد كل قوائم مالية، يقوم الصندوق بتحليل التغيرات في قيمة الموجودات والمطلوبات المراد إعادة قياسها أو إعادة تقويمها طبقاً للسياسات المحاسبية للصندوق. ولأغراض هذا التحليل، يقوم الصندوق بالتحقق من المدخلات الرئيسية المطبقة في آخر تقييم وذلك بمطابقة المعلومات المستخدمة في احتساب التقييم مع العقود والمستندات ذات العلاقة الأخرى. كما يقوم الصندوق أيضاً بمقارنة التغيرات في القيمة العادلة لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات مع المصادر الخارجية ذات العلاقة لتحديد ما إذا كان التغيير معقولاً.

ولغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام الصندوق بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات والمطلوبات والتسلسل الهرمي لمستويات قياس القيمة العادلة المذكورة أعلاه. إن الإفصاحات المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية، التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو التي تم الإفصاح عن القيمة العادلة لها، تمت مناقشتها في إيضاح (٩).

١٤-٤ تحويل العملات الأجنبية

تحول المعاملات بالعملات الأجنبية للريال السعودي بأسعار التحويل السائدة بتاريخ إجراء المعاملات. تدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الشامل.

ويعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة بتاريخ إعداد القوائم المالية.

يتم إثبات فروقات تحويل العملات الأجنبية الناتجة عن إعادة التحويل في قائمة الدخل الشامل كصافي خسائر تحويل عملات أجنبية، باستثناء تلك الناتجة عن الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، والتي يتم إثباتها كبند من بنود صافي ربح الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٥- الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، استخدام بعض الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة التي تؤثر على المبالغ المسجلة للموجودات والمطلوبات. كما يتطلب أيضاً من الإدارة ممارسة الأحكام عند تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. يتم تقويم هذه الأحكام والتقديرات والافتراضات بصورة مستمرة وذلك بناءً على الخبرة السابقة وعوامل أخرى، بما في ذلك الحصول على المشورة المهنية والتوقعات بشأن الأحداث المستقبلية والتي يعتقد بأنها معقولة وفقاً للظروف. تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المعنية بصورة مستمرة. يتم إثبات التعديلات على التقديرات بأثر مستقبلي. وفيما يلي النواحي الهامة التي استخدمت فيها الإدارة التقديرات والافتراضات أو التي مارست فيها الأحكام:

قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة

يتطلب قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة استخدام نماذج معقدة وافتراضات هامة بشأن الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني.

مبدأ الاستمرارية

قام مجلس الإدارة بالتعاون مع مدير الصندوق بإجراء تقويم لمقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وهما على قناعة بأن الصندوق لديه الموارد الكافية للاستمرار في العمل في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، ليس لدى مجلس الإدارة ولا مدير الصندوق علم بعدم تأكيد جوهري قد يثير شكوكاً حول مقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. عليه، تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

٦- المعايير الجديدة المطبقة خلال الفترة

هناك العديد من التعديلات والتفسيرات الصادرة وغير السارية بعد حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للصندوق. وهناك العديد من التعديلات والتفسيرات المطبقة لأول مرة في ٢٠٢٠، لكن ليس لها أثر على القوائم المالية للصندوق.

التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (٧) والمعيار الدولي للتقرير المالي (٩) ومعيار المحاسبة الدولي (٣٩): إحلل سعر الفائدة المرجعي

التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) ومعيار المحاسبة الدولي (٣٩) الأدوات المالية: يوفر الإثبات والقياس عدداً من الإعفاءات التي تسري على كافة أدوات تغطية المخاطر التي تتأثر مباشرة بإحلال سعر الفائدة المرجعي. تتأثر أداة التغطية إذا نتج عن الإحلال حالات عدم توقيت أو قيمة التدفقات النقدية المستندة إلى المؤشرات المرجعية للبند المغطى أو أداة تغطية المخاطر. لا يوجد للتعديلات أي أثر على القوائم المالية للصندوق.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (١) ومعيار المحاسبة الدولي (٨): تعريف الأهمية النسبية

تقدم التعديلات تعريفاً جديداً للأهمية النسبية ينص على أن "المعلومات تكون ذات أهمية نسبية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن يؤثر إغفالها أو تحريفها أو حجبها على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون للقوائم المالية المعدة لغرض عام وذلك على أساس تلك القوائم المالية، والتي توفر معلومات مالية عن المنشأة المعدة للقوائم المالية." توضح التعديلات أن الأهمية النسبية تتوقف على طبيعة وحجم المعلومات، سواء كانت بصورة منفردة أو مجتمعة مع معلومات أخرى، في سياق القوائم المالية. إن "تحريف المعلومات يكون جوهرياً إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون للقوائم المالية. إن هذه التعديلات ليس لها أي أثر على القوائم المالية للصندوق وليس من المتوقع أن يكون لها أي أثر مستقبلي عليه.

الإطار المفاهيمي للتقرير المالي الصادر بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٨

إن الإطار المفاهيمي ليس معياراً ولا تلغى المفاهيم الواردة فيه المفاهيم أو المتطلبات الواردة في أي معيار آخر. يتمثل الغرض من الإطار المفاهيمي في مساعدة مجلس معايير المحاسبة الدولية في وضع المعايير، ومساعدة المُعَيِّن على تطوير سياسات محاسبية متسقة في الحالات التي لا يوجد فيها معيار ساري، ومساعدة جميع الجهات على فهم المعايير وتفسيرها. سيؤثر ذلك على المنشآت التي قامت بوضع سياساتها المحاسبية بناءً على الإطار المفاهيمي. يتضمن الإطار المفاهيمي المعدل بعض المفاهيم الجديدة، والتعريفات المحدثة ومعايير إثبات الموجودات والمطلوبات، ويوضح بعض المفاهيم الهامة. لم يكن لهذه التعديلات أي أثر على القوائم المالية للصندوق.

٦-ب- المعايير الصادرة وغير سارية المفعول بعد

- هناك العديد من المعايير والتفسيرات الصادرة وغير السارية بعد حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للصندوق.
- المعيار الدولي للتقرير المالي (١٧) - " عقود التامين "
 - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (١): تصنيف المطلوبات كمتداولة وغير متداولة
 - الرجوع إلى الإطار المفاهيمي - التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (٣)
 - الممتلكات والألات والمعدات: المتحصلات قبل الاستخدام المقصود- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (١٦)
 - العقود المتوقع خسارتها - تكاليف الوفاء بالعقود - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (٣٧)
 - التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (١) - تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة - الشركة التابعة المطبقة للمعايير الدولية لأول مرة
 - المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) الأدوات المالية - الأتعاب التي تكون في حدود اختبار نسبة ١٠٪ لغرض التوقف عن إثبات المطلوبات المالية
 - معيار المحاسبة الدولي (٤١) الزراعة - الضرائب في قياسات القيمة العادلة

٧- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

فيما يلي ملخصاً بمكونات محفظة الاستثمارات في آخر يوم تقويم للفترة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

(الخسائر) الأرباح	غير المحققة	القيمة السوقية	التكلفة	النسبة المئوية	
ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	القيمة السوقية	
(١,١٨٣,٧٥٦)	٢٣٥,٨٣٥,١١٠	٢٣٧,٠١٨,٨٦٦		%٩٤,٣٧	صكوك حكومية
٦٠,٧٢٦	١٤,٠٦٢,٠٧٥	١٤,٠٠١,٣٤٩		%٥,٦٣	صندوق المبارك للمتاجرة بالريال السعودي
(١,١٢٣,٠٣٠)	٢٤٩,٨٩٧,١٨٥	٢٥١,٠٢٠,٢١٥		١٠٠,٠٠	الإجمالي

فيما يلي ملخصاً بمكونات الاستثمارات في الصكوك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ريال سعودي	تاريخ الاستحقاق	
٢٠,١٦١,٠٥٠	٣-مارس-٢٥	٥٢٨١ - صكوك الحكومة السعودية بالريال
١٩,٨٣٨,٠٠٠	٢٧-يناير-٢٧	٥٢٨٣ - صكوك الحكومة السعودية بالريال
٢٢,٦٠٣,٩٢٠	٢٧-يوليو-٢٧	٥٢٩٧ - صكوك الحكومة السعودية بالريال
٣٦,٩٠٨,٦٤٠	٢٣-مارس-٣٠	٥٢٨٢ - صكوك الحكومة السعودية بالريال
٧٠,٥٦٠,٠٠٠	٢٤-فبراير-٣٥	٥٢٨٤ - صكوك الحكومة السعودية بالريال
٦٥,٧٦٣,٥٠٠	٢٥-أبريل-٤٩	٥٢٨٠ - صكوك الحكومة السعودية بالريال
٢٣٥,٨٣٥,١١٠		

صندوق المبارك للصكوك السيادية السعودية
(مدار من قبل شركة العربي الوطني للاستثمار)
إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٨- المعاملات مع الجهات ذات العلاقة

طبقاً للاتفاقية، يدفع الصندوق أتعاب إدارة بحد أقصى قدره ٢,٠٪ سنوياً، ويتم احتسابها على أساس إجمالي صافي قيمة الموجودات بتاريخ كل يوم تقويم. إضافة الى ذلك، يقوم مدير الصندوق بتحميل أتعاب بحد أقصى ٥٠,٠٪ سنوياً يتم احتسابها على أساس إجمالي صافي قيمة الموجودات بتاريخ كل يوم تقويم للوفاء بالمصاريف الأخرى للصندوق.

تمثل أتعاب الإدارة وقدرها ٥٣٨,٤٧٣ ريال سعودي والأتعاب الأخرى البالغ قدرها ٢١٢,١٦١ ريال سعودي الظاهرة في قائمة الدخل الشامل الأتعاب المحملة من قبل مدير الصندوق خلال الفترة كما هو مبين أعلاه.

تم إظهار أتعاب الإدارة المستحقة والأتعاب الأخرى المستحقة لمدير الصندوق في نهاية الفترة في قائمة المركز المالي.

يشتمل حساب مالكي الوحدات في ٣١ ديسمبر على الوحدات المملوكة على النحو التالي:

٣١ ديسمبر
٢٠٢٠
وحدات
٣٩٢,٩٠٨
١٥,٩٣١
٤٠٨,٨٣٩

مملوكة من قبل صناديق أخرى تحت نفس الإدارة
مملوكة من قبل موظفي البنك

٩- القيمة العادلة للأدوات المالية

لدى الصندوق فقط استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تم قياسها بالقيمة العادلة وتصنيفها ضمن المستوى ٢ من التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة. يتم تصنيف كافة الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة، وتعتقد الإدارة بأن القيمة العادلة لكافة الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى بتاريخ إعداد القوائم المالية تقارب قيمتها الدفترية وذلك نظراً لمدتها قصيرة الأجل وإمكانية تسيلها على الفور. وتصنف جميعها ضمن المستوى ٢ من التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة. لم يكن هناك تحويلات بين المستويات المختلفة للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة خلال الفترة الحالية.

١٠. الموجودات المالية والمطلوبات المالية

فيما يلي نظرة عامة على الموجودات المالية، فيما عدا النقدية وشبه النقدية المقتناه من قبل الصندوق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

٣١ ديسمبر
٢٠٢٠
ريال سعودي
١,٨٦٠,٠٦٩
١,٨٦٠,٠٦٩

الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
دخل عمولة خاصة مستحقة

إجمالي الموجودات المالية

١٠- الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)

فيما يلي بيان المطلوبات المالية المقتناة من قبل الصندوق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ريال سعودي	
	المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة
١٨٩,٦٦١	مصارييف مستحقة الدفع
١٨٩,٦٦١	إجمالي المطلوبات المالية

١٢- أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية

تتمثل المطلوبات المالية الرئيسية الخاصة بالصندوق في المصارييف المستحقة وقيمة الاسترداد المستحقة.

يوجد لدى الصندوق أيضاً موجودات مالية في شكل نقدية وشبه نقدية واستثمارات بالتكلفة المطفأة، والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من أعماله العادية وتنشأ مباشرة منها.

تخضع العمليات المالية الخاصة بالصندوق للمخاطر التالية:

مخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان إلى المخاطر الناتجة عن إخفاق طرف ما في أداة مالية في الوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يؤدي إلى تكبد الصندوق لخسارة مالية. اعتمد الصندوق سياسة التعامل فقط مع الجهات ذات الملاءة الائتمانية، والتي تكون المخاطر الائتمانية لها منخفضة.

يسعى الصندوق إلى مراقبة مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرضات لمخاطر الائتمان، والحد من المعاملات مع أطراف أخرى محددة ليست ذات علاقة والتقييم المستمر للملاءة الائتمانية لتلك الأطراف الأخرى. يحتفظ الصندوق بالحسابات البنكية لدى مؤسسات مالية ذات تصنيف ائتماني جيد.

يبين الجدول التالي الحد الأقصى لتعرض الصندوق لمخاطر الائتمان المتعلقة ببنود قائمة المركز المالي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ريال سعودي	
١,٨٦٠,٠٦٩	دخل عمولة خاصة مستحقة
٢,٦٣٢,١٥٧	نقدية وشبه نقدية
٤,٤٩٢,٢٢٦	

قامت الإدارة بإجراء تقويم لخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي (٩)، وبناءً على هذه التقويم، تعتقد الإدارة بأنه لا داعي لإثبات أي خسارة انخفاض جوهري في القيمة الدفترية للموجودات المالية.

١١- أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة الصعوبات التي يواجهها الصندوق في توفير الأموال للوفاء بالتعهدات المتعلقة بالمطلوبات المالية. تنشأ مخاطر السيولة عن عدم القدرة على بيع أصل مالي ما بسرعة وبمبلغ يقارب القيمة العادلة له. تنص شروط وأحكام الصندوق على استرداد الوحدات مرتين في الأسبوع، ومن ثم يتعرض الصندوق لمخاطر السيولة بشأن الوفاء باستردادات مالكي الوحدات. تعتبر الأرصدة لدى البنوك وإيداعات المرابحة الخاصة بالصندوق قابلة للتحقيق فوراً. ويقوم مدير الصندوق بمراقبة متطلبات السيولة بصورة منتظمة والتأكد من توفر الأموال الكافية للوفاء بالالتزامات عند نشوئها.

مخاطر العملات

تمثل مخاطر العملات المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. لا يوجد لدى الصندوق أية تعرضات هامة لمخاطر العملات حيث إن كافة الموجودات والمطلوبات النقدية والمعاملات الهامة الخاصة به مسجلة بالريال السعودي.

مخاطر أسعار العملات الخاصة

تمثل مخاطر أسعار العملات الخاصة المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية ما نتيجة للتغيرات في أسعار العملات السائدة في السوق. يخضع الصندوق لمخاطر أسعار العملات ومخاطر مستقبلية بشأن موجوداته المرتبطة بعمولة خاصة بما في ذلك استثماراته في الصكوك.

يوضح الجدول التالي الأثر على ربح أو خسارة الصندوق للفترة نتيجة التغيرات المحتملة المعقولة في أسعار العملات، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة. ليس هنالك أثر على الدخل الشامل الأخر، حيث لا يوجد لدى الصندوق موجودات تم تخصيصها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر أو كأدوات تغطية. وعملياً، قد تختلف نتائج التداول الفعلي عن تحليل الحساسية أدناه وقد يكون الاختلاف جوهرياً.

الأثر على الربح أو الخسارة	التغير في معدل العمولة
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
ريال سعودي	
٢,٤٩٨,٩٧٢	زيادة بواقع ١٪
(٢,٤٩٨,٩٧٢)	نقص بواقع ١٪

١٢- تحليل تواريخ الاستحقاق للموجودات والمطلوبات

يوضح الجدول أدناه تحليل للموجودات والمطلوبات حسب الفترة المتوقع فيها استردادها أو سدادها، على التوالي:

			كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	بعد ١٢ شهراً	خلال ١٢ شهراً	
الإجمالي	ريال سعودي	ريال سعودي	
٢٤٩,٨٩٧,١٨٥	-	٢٤٩,٨٩٧,١٨٥	الموجودات
١,٨٦٠,٠٦٩	-	١,٨٦٠,٠٦٩	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٢,٦٣٢,١٥٧	-	٢,٦٣٢,١٥٧	دخل عمولة خاصة مستحقة
			نقدية وشبه نقدية
٢٥٤,٣٨٩,٤١١	-	٢٥٤,٣٨٩,٤١١	إجمالي الموجودات
١٨٩,٦٦١	-	١٨٩,٦٦١	المطلوبات
			مصاريف مستحقة الدفع
١٨٩,٦٦١	-	١٨٩,٦٦١	إجمالي المطلوبات

١٣- آخر يوم للتقويم

كان آخر يوم تقويم للفترة هو ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠.

١٤- الأثر الناتج عن كوفيد ١٩ على القوائم المالية

خلال مارس ٢٠٢٠، أعلنت منظمة الصحة العالمية تفشي فيروس كورونا ("كوفيد-١٩") على أنه جائحة اعتراًفاً بانتشاره السريع في جميع أنحاء العالم. وقد أثر تفشي الفيروس أيضاً على منطقة مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك المملكة العربية السعودية. واتخذت الحكومات في جميع أنحاء العالم خطوات بهدف احتواء انتشار الفيروس. وقامت المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص بإغلاق الحدود، وإصدار إرشادات للتباعد الاجتماعي، وفرض الإغلاق وحظر التجول على مستوى البلاد.

واستجابة للانتشار السريع للفيروس وما نتج عنه من اضطراب لبعض الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية واستمرارية الاعمال، قام مدير الصندوق باتخاذ العديد من الإجراءات الاحترازية والوقائية، بما في ذلك تفعيل العمل عن بعد لضمان سلامة الموظفين وأسرهم.

كما بتاريخ القوائم المالية للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، تأثرت النتائج التشغيلية والمالية الخاصة بالصندوق بسبب تفشي كوفيد-١٩ وبصورة رئيسية نتيجة انخفاض القيمة العادلة لاستثمارات الصندوق بما يتماشى مع اتجاه انخفاض أسعار الوحدات. تم عكس أثر الجائحة على النتائج التشغيلية والمالية الخاصة بالصندوق حتى تاريخ القوائم المالية في صافي قيمة الموجودات وقيمة الاستثمارات. قد تؤثر هذه التطورات أيضاً على النتائج المالية والتدفقات النقدية والوضع المالي مستقبلاً، وسيستمر مدير الصندوق في تقويم طبيعة ومدى الأثر الناتج عن ذلك على الأعمال التجارية والنتائج المالية للصندوق.

١٥- اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة الصندوق بتاريخ ١٨ شعبان ١٤٤٢ هـ (الموافق ٣١ مارس ٢٠٢١).